

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة  
(اختبارات التحمل)

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم  
88  
2018

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة  
(اختبارات التحمل)

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة



## تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي



## المحتويات

- 7..... أولاً: تمهيد
- 7..... ثانياً: أهداف اختبارات الأوضاع الضاغطة
- 8..... ثالثاً: حوكمة اختبارات الأوضاع الضاغطة
- 9..... رابعاً: عوامل نجاح اختبارات الأوضاع الضاغطة
- 10..... خامساً: أنواع اختبارات الأوضاع الضاغطة
- 13 ..... سادساً: متطلبات تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة
- 14 ..... سادساً: دور ومسؤوليات السلطات الرقابية
- 15 ..... سابعاً: التوصية

ملحق: تجربة البنك المركزي الاردني



## أولاً: تمهيد

تزايد الاهتمام العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، باختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل)، حيث أثبتت هذه الأزمة عدم كفاية طرق الرقابة التقليدية للحفاظ على الاستقرار المالي في معظم دول العالم، مما دعا إلى ضرورة التركيز على أدوات أكثر مرونة تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي.

تعرف اختبارات الأوضاع الضاغطة، بأنها مجموعة اختبارات شديدة الأثر ولكنها ممكنة الحدوث تستخدم في تقييم قدرة البنوك على الصمود والاستمرار في حال حدوث صدمات مالية أو مخاطر مرتفعة. وما يميز هذه الاختبارات أنها لا تعتمد فقط على الأحداث التاريخية وإنما على رأي الخبراء القائم على دراسات تفصيلية دقيقة للأوضاع المالية والاقتصادية والتطورات المحتملة فيها، ومدى تأثيرها على الملاءة المالية للبنوك، الأمر الذي يجعلها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية. يكمن الهدف من ذلك، في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات.

في هذا الإطار، ناقش فريق الاستقرار المالي في الدول العربية، إعداد ورقة تشرح منهجيات اختبارات التحمل أو الأوضاع الضاغطة، تشرح أهداف الاختبارات وإدارتها وعوامل نجاحها.

## ثانياً: أهداف اختبارات الأوضاع الضاغطة

تستخدم اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحقيق الأهداف التالية:

1. **تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها:** تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عمليات إدارة المخاطر لدى البنك على مختلف المستويات، وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتركز هذه المخاطر والتأثيرات المحتملة لها، حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة كمية رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Profile) وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات.
2. **المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي:** تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، حيث توفر هذه الاختبارات أدوات لتقييم مدى كفاية رأس المال الداخلي لدى البنك لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، كما



تساعد هذه الاختبارات البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة.

3. **المساعدة على إدارة السيولة:** تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً هاماً من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة.

4. **أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر:** تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk) ورأس المال الاقتصادي والتي تكون مبنية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية، ولا تشكل بديلاً عنها.

5. **توفير بيانات تفصيلية مهمة:** توفر الاختبارات بيانات عن كل من: تعرض البنك للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى البنك، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك.

6. **تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي:** وذلك من خلال نشر نتائج الأوضاع الضاغطة على مستوى إجمالي القطاع المصرفي وذلك لطمأنة المواطن بأن هذا القطاع قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

### ثالثاً: حوكمة اختبارات الأوضاع الضاغطة

تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من حوكمة إدارة المخاطر (Risk Governance) وثقافة إدارة المخاطر لدى البنك، وذلك لتعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر، ويتضمن هذا استخدام هذه الاختبارات في إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بالإضافة إلى إدارة المخاطر ذات العلاقة بأنشطة معينة في البنك أو باستراتيجية عمل البنك ككل، وتستخدم نتائج الاختبارات في اتخاذ القرارات على المستوى الإداري المناسب بما فيها القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

أ. **دور مجلس الإدارة:** يتمثل دور مجلس إدارة البنك بضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وتقع على عاتقه المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنك، بالإضافة إلى التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات

المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

**ب. دور الإدارة التنفيذية العليا:** تقوم الإدارة بتنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، كما تقوم بالتأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك، بالإضافة إلى التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك، على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة، كما تقوم الإدارة بمراقبة استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Appetite Statement) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.

#### رابعاً: عوامل نجاح اختبارات الأوضاع الضاغطة

لضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة، فإن هذا يتطلب وجود سياسات وإجراءات داخلية لهذه الاختبارات تُعتمد من مجلس الإدارة ويتم توثيقها بطريقة ملائمة، بحيث تشمل عملية التوثيق ما يلي:

- أ. نوع وتفصيل اختبارات الأوضاع الضاغطة والسيناريوهات المستخدمة، والهدف الرئيسي لكل نوع من أنواع الاختبارات.
- ب. أسباب اختيار الاختبارات ودور ورأي الخبراء في البنك في هذا الاختيار.
- ج. تقييم الفرضيات الأساسية التي بنيت عليها الاختبارات بشكل سنوي على الأقل أو في ضوء الظروف الخارجية المتغيرة، وتوثيق نتائج عملية التقييم.
- د. دورية تنفيذ اختبارات الأوضاع الضاغطة داخل البنك والتي قد تختلف اعتماداً على نوع الاختبارات والهدف منها.
- هـ. تفاصيل المنهجيات المستخدمة في تحديد السيناريوهات والعمليات الحسابية المستخدمة في احتساب النتائج.
- و. الإجراءات التصحيحية التي سيتم اتخاذها بناءً على هدف ونوع ونتائج الاختبارات، وتقييم جدوى هذه الإجراءات في حال حدوث الأوضاع الضاغطة.

كذلك يتطلب نجاح تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة أن تتوفر لدى البنك بنية تحتية مناسبة تساعد في إجراء هذه الاختبارات بشكلٍ دقيقٍ وشموليٍ وبحيث تتضمن بحدٍ أدنى ما يلي:

1. كادر مؤهل، قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية، نظم معلومات إدارية مناسبة (MIS)، بالإضافة إلى قيام البنك بتكريس موارد كافية للمحافظة على البنية التحتية وتطويرها لتمكينه من تحديث المنهجيات بصفة دورية لتطبيق سيناريوهات جديدة عند الحاجة إليها، على أن تكون البنية التحتية مرنة بما يكفي لتسمح بإجراء اختبارات أوضاع ضاغطة سواءً على مستوى نشاط معين في البنك أو على مستوى البنك ككل.
2. تناسب نظم المعلومات التي يستخدمها البنك مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد أعمال البنك وهيكل مخاطره.
3. أن تتوفر لدى البنك آلية مناسبة لتوفير تقارير دورية عن الاختبارات ونتائجها للإدارة التنفيذية العليا ومجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

إضافة لما تقدم، يتطلب تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك، الحوار بين مختلف الخبراء والمعنيين في هذا المجال في البنك، وبحيث تقوم دائرة إدارة المخاطر بتنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة وذلك لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، وبحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك مثل: مسؤولي إدارة المخاطر، المحللين الاقتصاديين، مسؤولي دوائر الأبحاث والدراسات، مسؤولي دوائر التسهيلات والخزينة والمالية... إلخ.

#### خامساً: أنواع اختبارات الأوضاع الضاغطة

- أ. **اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis):** تستخدم اختبارات تحليل الحساسية لقياس أثر التغيرات في عوامل المخاطر - كل على حده - على الوضع المالي للبنك مثل: ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف، التغيرات في أسعار الأسهم... إلخ، وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات كما لا يتم الأخذ بالاعتبار العلاقات والتداخلات بين عوامل المخاطر المختلفة، وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك تجاه عامل واحد

من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهته، كما يقوم البنك بتحديد عوامل المخاطر (Risk Drivers) ذات الصلة التي من الممكن أن تؤثر على البنك وعلى وجه الخصوص المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل: أسعار الفائدة وأسعار الصرف، المخاطر المتعلقة بالانتمان مثل: ارتفاع الديون غير العاملة أو ارتفاع احتمالية تعثر العملاء PD، عوامل المخاطر المالية مثل: زيادة التذبذب في الأسواق المالية، عوامل مخاطر التشغيل مثل: عمليات احتيال داخل البنك، الكوارث الطبيعية، حصول عملية سطو على البنك، انهيار نظام الاتصالات... إلخ.

كما يفضل أن يقوم البنك بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على عوامل المخاطر التي تم تحديدها وذلك باستعمال درجات مختلفة من الشدة، وبحيث تحدد درجة الشدة بناءً على البيانات التاريخية والتجارب السابقة على مستوى البنك أو الاقتصاد بشكل عام مدعمة بافتراضات معقولة.

هذا ويتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخل البنك وبحيث يشمل ذلك إجراء بعض الاختبارات على مستوى التعرضات الإفرادية، أو على مستوى المحفظة، أو على مستوى خطوط الأعمال، أو على مستوى البنك ككل، وتشمل اختبارات تحليل الحساسية كلاً من مخاطر الائتمان، مخاطر التركيز، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.

ب. **اختبارات السيناريوهات:** تعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها التي قد تكون منخفضة ولكن أثرها في حال حصولها على المركز المالي للبنك قد يكون كبيراً، وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات يجب أن تتضمن نوعين من الاختبارات:

1- اختبارات مبنية على أحداث تاريخية حصلت في الدولة أو في دول العالم مثل: الأزمة المالية العالمية.

2- اختبارات افتراضية من الممكن أن تحدث (مثل: انخفاض حاد في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة،... إلخ).

بشكل عام فإن الاختبارات الافتراضية، تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي قد يكون لها آثار سلبية على أوضاع البنك مثل ارتفاع نسب الديون غير العاملة وبالتالي انخفاض ربحية البنك مما قد يؤثر

على ملاءمته، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات الافتراضية ممكن أن تشمل عوامل قد تؤثر بصورة حادة على سيولة البنك.

ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الممكن أخذها في بناء الاختبارات الافتراضية ما يلي:

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).
- ارتفاع مستويات البطالة.
- ارتفاع/ انخفاض معدلات التضخم.
- ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة.
- ارتفاع/ انخفاض أسعار الأسهم.
- ارتفاع/ انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

من جانب آخر، من المهم أن يقوم البنك بمراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وتقع مسؤولية هذه المراجعة والتقييم على عاتق دوائر التدقيق الداخلي وبحيث يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة، على أن تشمل عملية التقييم والمراجعة ما يلي:

1. الإطار التشغيلي لاختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنك وذلك لتحديد كفاءة وفعالية هذا الإطار ومدى الحاجة لتعديل أي جزء من أجزائه، وبحيث تغطي عملية المراجعة الأمور التالية:

- أ. مدى كفاءة البرنامج في تحقيق أهدافه.
- ب. الافتراضات التي تم استخدامها في بناء اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- ج. مدى واقعية الاختبارات التي تم تطبيقها.
- د. تطبيقات الأنظمة المستخدمة في إعداد الاختبارات.
- هـ. إشراف الإدارة.
- و. نوعية البيانات ونظم المعلومات الإدارية.
- ز. التوثيق.

2. التأكد من أن إجراءات تحديث منهجيات الأوضاع الضاغطة موثقة بوضوح وتم تنفيذها كما هو محدد.

3. تقييم مدى صحة العمليات الحسابية في اختبارات الأوضاع الضاغطة ومدى دقة البيانات المستخدمة في النماذج.

### سادساً: متطلبات تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة

يتطلب الوصول إلى إطار شامل وفعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة والاستفادة منها في تطوير خطط وسياسات البنك مراعاة الأمور التالية:

أ- أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً، بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدث لملاءة البنك وقدرته على الاستمرار، وذلك بهدف التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة، والأخذ بالاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للبنك سواءً من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/أو من خلال التأثير على سمعة البنك.

ب- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، التقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة.

ج- تطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة معبراً عنها بالمخاطر الأخرى مثل الائتمان، السوق والسيولة وذلك عن طريق تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة.

د- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لتحديد ومراقبة والتحكم بمخاطر التركيز، وللقيام بذلك بصورة صحيحة فإن السيناريوهات المختارة يجب أن تكون على مستوى البنك ككل وعلى مستوى خطوط معينة من خطوط أعمال البنك، وأن تغطي الموجودات داخل وخارج الميزانية، وبحيث يؤخذ بالاعتبار في هذه الاختبارات التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركيز.

هـ- أن تغطي اختبارات الأوضاع الضاغطة جميع المنتجات المالية المعقدة حسب الحاجة، كما يجب تجنب ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة والمتمثل بقيام البنوك بتقدير مخاطر المنتجات المالية بالاعتماد فقط على التصنيفات الائتمانية الخارجية، أو على البيانات التاريخية لمنتجات مالية مشابهة، وهي طرق غير كافية ولا تشمل جميع المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية المعقدة في حالة الأزمات الشديدة.

و- أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة سيناريوهات لتقييم حجم وتأثير الموجودات خارج الميزانية على أنواع المخاطر الأخرى خاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومدى تأثيرها على ملاءة البنك وسيولته.

ز- أن تتناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر (Risk Appetite) التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة من قبل البنك مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد أعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.

ح- الأخذ بالاعتبار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط التعافي لدى البنك والتي تعتبر جزءاً من خطة استمرارية العمل حيث تستخدم هذه الخطط في إدارة مخاطر أي بنك سواء كانت المخاطر داخلية أو خارجية، وتكمن أهميتها بكونها أداة تساعد البنك على أن يستمر بعد الأحداث الشديدة وتعمل على تقليل أثر الأحداث السلبية عليه.

### سادساً: دور ومسؤوليات السلطات الرقابية

تتمثل مسؤوليات السلطات الرقابية، في تقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها البنوك بصورة منتظمة وشاملة، للتأكد من مدى التزامها بالمعايير والمبادئ السليمة بهذا الخصوص وخاصة ما يتعلق بدور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في هذه الاختبارات، وتقييم مدى قدرة البنك على دمج هذه الاختبارات في حوكمة المخاطر وعمليات إدارة المخاطر لديه. كذلك تشمل تقييم، مدى استخدام النتائج في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية في البنك بما فيها القرارات الاستراتيجية، وذلك بهدف تعزيز وتفعيل إدارة المخاطر لدى البنوك.

### سابعاً: التوصية

انطلاقاً مما تقدم وعلى ضوء الأهمية المتزايدة لاختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل) في منظومة إدارة المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية، فإن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية يدعو السلطات الرقابية للتأكد بصورة دورية من قيام المؤسسات المصرفية بتبني منظومة متكاملة لاختبارات الأوضاع الضاغطة، وأن توفر هذه المؤسسات الأدوات والمتطلبات اللازمة لنجاح هذه الاختبارات وتحقيق الغرض منها، وإطلاع مجالس الإدارة والإدارات العليا بمسؤوليتهم في هذا الشأن.



## ملحق

### تجربة البنك المركزي الأردني

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة رقم (2009/46) تاريخ 2009/9/30 لأول مرة وقد شهد هذا الموضوع منذ ذلك الحين تطورات هامة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وفي ضوء هذه التطورات قام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة في نهاية عام 2016 بهدف مواكبة آخر المستجدات في هذا الموضوع وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية بالخصوص، وقد تضمنت هذه التعليمات كافة الأسس والمعايير الواردة في هذه الورقة، هذا وقد تم الطلب من البنوك بموجب هذه التعليمات إجراء مجموعة واسعة من الاختبارات، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: اختبارات تحليل الحساسية

أ. **مخاطر الائتمان:** تهدف هذه الاختبارات إلى قياس أثر الدورة الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل خاصة بالبنك نفسه والتي من الممكن أن تعمل على زيادة مخاطر الائتمان لدى البنك وبالتالي التأثير على ربحية البنك وملاءته، وتالياً الاختبارات الواجب إعدادها بحيث يتم احتساب الأثر على كل من الربحية ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي<sup>1</sup> ورأس المال الأساسي<sup>1</sup>.

#### الصدمة الأولى: ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة.

نسبة الارتفاع	الفرضية
50%	الأقل شدة (Moderate)
100%	متوسطة الشدة (Medium)
150%	الأكثر شدة (Severe)

<sup>1</sup> حسب تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III النافذة.

الصدمة الثانية: ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة لأكثر خمسة قطاعات اقتصادية حاصل على تسهيلات مباشرة من البنك.

نسبة الارتفاع	الفرضية
10%	الأقل شدة (Moderate)
25%	متوسطة الشدة (Medium)
50%	الأكثر شدة (Severe)

الصدمة الثالثة: تعثر أكبر مقترضين من البنك (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) وذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم كائتمان غير عامل.

التعثر	الفرضية
تعثر أكبر مقترض	الأقل شدة (Moderate)
تعثر أكبر 3 مقترضين	متوسطة الشدة (Medium)
تعثر أكبر 6 مقترضين	الأكثر شدة (Severe)

الصدمة الرابعة: انخفاض قيمة الضمانات الموضوعة مقابل التسهيلات المباشرة غير العاملة.

نسبة الانخفاض	الفرضية
10%	الأقل شدة (Moderate)
20%	متوسطة الشدة (Medium)
30%	الأكثر شدة (Severe)

**ب. مخاطر السوق:** إن الهدف الأساسي من إجراء اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق هو معرفة أثر التغيرات المحتملة في أسعار السوق على الأرباح والخسائر ومن ثم على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي لدى البنك، وقد تم الطلب من البنوك إجراء الاختبارات التالية:

**الصدمة الأولى: مخاطر سعر الصرف:**

- انخفاض سعر صرف الدينار:

الانخفاض	الفرضية
انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 15% مقابل العملات الأخرى	الأقل شدة (Moderate)
انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى	متوسطة الشدة (Medium)
انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى	الأكثر شدة (Severe)

ارتفاع سعر صرف الدينار:

الارتفاع	الفرضية
ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 15% مقابل العملات الأخرى	الأقل شدة (Moderate)
ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى	متوسطة الشدة (Medium)
ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى	الأكثر شدة (Severe)

**الصدمة الثانية: مخاطر سعر الفائدة:**

إن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق ممكن أن تؤثر بشكل سلبي على الوضع المالي للبنك وذلك من خلال التأثير المباشر على إيرادات البنك (صافي دخل البنك من الفوائد) بالإضافة إلى التأثير المتوسط إلى طويل الأجل على القيمة السوقية لموجودات البنك ومتطلباته والتي تتأثر قيمتها بمعدل سعر الفائدة.

يتم تطبيق اختبارات الحساسية فيما يتعلق بأسعار الفائدة على كل من الأدوات التي تحمل أسعار فائدة متغيرة أو ثابتة سواء كانت مصنفة في المحفظة البنكية أو في محفظة المتاجرة، ويتم إجراء الاختبارات الخاصة بتحليل الفجوات وكما يلي:

- اختبارات تحليل الفجوات<sup>2</sup>: تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد وضع البنك فيما يخص رصد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة، ضمن هذه الاختبارات يتم إجراء ما يلي:

الارتفاع/ الانخفاض	الفرضية
ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس	الأقل شدة (Moderate)
ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس	متوسطة الشدة (Medium)
ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس	الأكثر شدة (Severe)

**الصدمة الثالثة: مخاطر انخفاض أسعار الأسهم،** حيث يتوجب إجراء الاختبارات التالية:

الانخفاض	الفرضية
انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 10%	الأقل شدة (Moderate)
انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 20%	متوسطة الشدة (Medium)
انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 30%	الأكثر شدة (Severe)

<sup>2</sup> تعد مخاطر إعادة التسعير من أبرز مخاطر سعر الفائدة والتي تنتج عن اختلاف مواعيد الاستحقاق (لأسعار الفائدة الثابتة) ومواعيد إعادة التسعير (لأسعار الفائدة المتغيرة) لموجودات ومطلوبات البنوك وبنود خارج الميزانية، فعلى سبيل المثال: إذا قام البنك بتمويل قرض طويل الأجل يحمل سعر فائدة ثابت باستخدام ودیعة قصيرة الأجل بسعر فائدة متغير فسواجه البنك انخفاضاً في دخله المستقبلي إذا ارتفعت أسعار الفائدة، إن سبب الانخفاض يعود إلى أن التدفقات النقدية من القرض ثابتة طوال مدة القرض، أما الفائدة التي يدفعها على الوديعة فمتغيرة، يبدأ الاختبار بتحديد جدول لتوزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية الحساسة لسعر الفائدة ضمن فترات زمنية وفقاً لمواعيد الاستحقاق (لأسعار الفائدة الثابتة) ومواعيد إعادة التسعير (لأسعار الفائدة المتغيرة) ثم يتم تحديد تأثير انخفاض أسعار الفائدة على أرباح البنك وقيمة موجوداته.

**ج. مخاطر السيولة:** إن توفر سيولة كافية لدى البنك يعتمد بشكل كبير على قدرته على الوفاء بالتزاماته عند حدوث الأزمات المالية، بالإضافة إلى ضرورة قيام البنك بإجراء توقعات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد المتطلبات النقدية في ظروف العمل العادية، فعلى البنك إجراء اختبارات أوضاع ضاغطة من خلال إجراء توقعات للتدفقات النقدية مبنية على سيناريوهات "What if" وقياس أثرها على سيولة البنك، وبهذا الخصوص فقد تم الطلب من البنوك إجراء الاختبارات التالية:

### اختبارات التدفقات النقدية الخارجة (Outflows):

- سحب جزء من ودائع الأفراد المستقرة<sup>3</sup>:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من ودائع الأفراد المستقرة بنسبة 5%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من ودائع الأفراد المستقرة بنسبة 10%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من ودائع الأفراد المستقرة بنسبة 20%	الأكثر شدة (Severe)

- سحب جزء من ودائع الأفراد غير المستقرة:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من ودائع الأفراد غير المستقرة بنسبة 10%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من ودائع الأفراد غير المستقرة بنسبة 20%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من ودائع الأفراد غير المستقرة بنسبة 40%	الأكثر شدة (Severe)

3 يمكن للبنك الرجوع إلى معيار بازل 3 لتحديد الودائع المستقرة أو استخدام منهجية البنك الخاصة، مع ضرورة تزويد البنك المركزي بتفاصيل الطريقة التي استخدمها البنك في تحديد هذه الودائع.

- سحب جزء من ودائع الشركات المستقرة:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من ودائع الشركات المستقرة بنسبة 5%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من ودائع الشركات المستقرة بنسبة 10%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من ودائع الشركات المستقرة بنسبة 20%	الأكثر شدة (Severe)

- سحب جزء من ودائع الشركات غير المستقرة:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من ودائع الشركات غير المستقرة بنسبة 10%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من ودائع الشركات غير المستقرة بنسبة 20%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من ودائع الشركات غير المستقرة بنسبة 40%	الأكثر شدة (Severe)

- سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الأفراد والشركات الصغيرة:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الأفراد والشركات الصغيرة بنسبة 5%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الأفراد والشركات الصغيرة بنسبة 10%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الأفراد والشركات الصغيرة بنسبة 20%	(Severe) الأكثر شدة

- سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات غير المالية:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات غير المالية بنسبة 10%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات غير المالية بنسبة 20%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات غير المالية بنسبة 40%	الأكثر شدة (Severe)

- سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات المالية:

الانخفاض	الفرضية
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات المالية بنسبة 40%	الأقل شدة (Moderate)
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات المالية بنسبة 80%	متوسطة الشدة (Medium)
سحب جزء من السقوف غير المستغلة من تسهيلات الشركات المالية بنسبة 100%	الأكثر شدة (Severe)

- سحب أكبر ودائع:

الانخفاض	الفرضية
سحب أكبر وديعة	(Moderate) الأقل شدة
سحب أكبر ثلاث ودائع	متوسطة الشدة (Medium)
سحب أكبر خمس ودائع	(Severe) الأكثر شدة

- انخفاض الموجودات السائلة:

الانخفاض	الفرضية
انخفاض الموجودات السائلة لدى البنك بنسبة 10%	(Moderate) الأقل شدة
انخفاض الموجودات السائلة لدى البنك بنسبة 20%	(Medium) متوسطة الشدة
انخفاض الموجودات السائلة لدى البنك بنسبة 40%	(Severe) الأكثر شدة

**د. مخاطر التشغيل:** بالنسبة لاختبارات مخاطر التشغيل فقد تم الطلب من البنوك وضع ثلاث فرضيات على الأقل لأحداث تشغيلية محتملة وقياس أثرها على ربحية البنك ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي لديه مثل حدوث عملية احتيال داخلي أو احتراق لأبنية البنك أو خسارة البنك لبعض القضايا المقامة ضده، أو تغيير سلوك البنوك المراسلة أو إجراء رقابي يؤثر على سمعة البنك مثل إيقاف عقوبة على البنك من قبل السلطة الرقابية في الدولة الأم أو الدولة المضيفة نتيجة مخالفة البنك بشكل جوهري لأي من القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو قيامه بممارسات مصرفية غير آمنة أو غير سليمة... الخ.

**هـ. الاختبارات الضاغطة الإضافية:** بالإضافة إلى الاختبارات المحددة أعلاه، فقد تم الطلب من البنوك إجراء اختبارات إضافية بما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها، وبما لا يقل عن اختبار واحد إضافي لكل نوع من أنواع المخاطر المشار إليها أعلاه.

**ثانياً: اختبارات السيناريوهات**

تم الطلب من البنوك اختبار سيناريو يتمثل بتفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأوضاع المالية لدول الخليج العربي بشكل واضح وانتقال الأثر للأردن على شكل تراجع ملحوظ في حوالات العاملين نتيجة عودة جزء من الأردنيين العاملين في هذه الدول، بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات من دول الخليج وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، مما قد يؤدي إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. وبافتراض أيضاً ارتفاع



أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بشكل أكبر وأسرع من المتوقع وذلك في حال استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وقيام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على الدينار للمحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخارية، مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المملكة.

لقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه عادة يتم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما يمكن استخدام متغيرات أخرى مثل أسعار الأسهم وأسعار الفائدة ونسبة البطالة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لسنة قادمة فإنه يتم استخدام منهجية تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (Multiple Regression Analysis) وفق النموذج التالي:

$$NPL = \beta_0 + \beta_1 NPL(-1) + \beta_2 X_1 + \beta_3 X_2 + \dots + \beta_n + 1 X_n + e$$

حيث أن:

NPL: نسبة الديون غير العاملة للعام القادم.

$\beta_0$ : ثابت.

NPL(-1): نسبة الديون غير العاملة للعام السابق.

$X_1 - X_n$ : المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة (مثل: معدل النمو الاقتصادي، أسعار الأسهم، أسعار الفائدة، نسبة البطالة،... إلخ).

$\beta_1 - \beta_n$ : معاملات الانحدار (Regression Coefficients).

وبهذا الخصوص فقد تم الطلب من البنوك إجراء السيناريوهات التالية للمرة الأولى، علماً بأن البنك المركزي سيقوم بشكل سنوي بتزويد البنوك بالسيناريوهات المطلوبة والتي قد تختلف من عام لآخر.

أ- سيناريو الوضع الحالي (Baseline Scenario): في هذا السيناريو ولتحديد قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية فقد تم الاعتماد على توقعات صندوق النقد الدولي.

ب- السيناريو الكلي متوسط الشدة (Medium Macro Stress Scenario): انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المملكة إلى 1.1% وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 20% وارتفاع أسعار الفائدة 100 نقطة أساس.

ج- السيناريو الكلي الأكثر شدة (Severe Macro Stress Scenario): انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المملكة إلى 1.1% وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 30% وارتفاع أسعار الفائدة 200 نقطة أساس.

علماً بأنه تم استخدام المنهجية التالية للوصول إلى النسب أعلاه:

السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2017 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2015).

السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2017 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2015).

أما بالنسبة لأسعار الأسهم وأسعار الفائدة فقد تم التدرج بالنسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي وإرشادات لجنة بازل بخصوص الصدمة المعيارية لمخاطر أسعار الفائدة.

### نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة

قام البنك المركزي الأردني بنشر نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، حيث بينت النتائج أن القطاع المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو المتمثل بتفاقم الظروف الإقليمية في المنطقة وتأثيرها بشكل أكبر على الأوضاع الاقتصادية في الأردن ما نسبته 17.9 في المائة، 16.8 في المائة، و15.3 في المائة للأعوام 2017، 2018 و2019 على التوالي، أي أنه بافتراض أسوأ السيناريوهات فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12 في المائة والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5 في المائة.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن  
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية- 2005.
12. ضوابط عمليات الإئساد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازل II) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SYSTEM IN EGYPT-2007 SETTLEMENT
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.

24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وصاد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. ترميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-  
2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-  
2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني - تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة - 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية - 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل - 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية - تجربة بنك المغرب - 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ - 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر - 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية - 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل - 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية - 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي - 2015.

68. متطلبات تبني استراتيجيات وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفى بمجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكى الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترافية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017.
83. المعالجة الرقابية لانكشاف المصارف على الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجى فى الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region.
87. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
88. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة - 2018.

89. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – تجربة بنك المغرب – 2018.
90. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.
91. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.
92. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: [publications@amfad.org.ae](mailto:publications@amfad.org.ae)

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>





<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS